مداخلة حول: قراءة في الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها دعم التنمية.

Read about the conceptual framework of small and medium enterprises and their role in supporting development.

بوزربة رشيد*[1]، بن حميدة عمار[2] ،قارة عبد الحفيظ[3]

1-جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر r.bouzerba28@gmail.com

2-جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر amarbenhmida28@gmail.com

3-جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرريج، الجزائر abdelhafid.kara@univ-bba.dz

ملخص:

يتمثل الهدف الاساسي من هذه الدراسة في ابراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير ولعدة دول، مع بيان خصائصها وأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق المزيد من التنويع وزيادة الانتاجية والمرونة للاقتصاد ككل.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه ولتحقيق التنمية المرجوة لهذا القطاع من المؤسسات يجب على الدول ضرورة تهيئة البيئة المناسبة لدعم هذا النوع من المؤسسات كالدعم المالي والفني والضريبي ووضع نصوص وتشريعات مناسبة لها، بالإضافة إلى تبني استراتيجية تسويقية تمكنها من تصريف منتجاتها خارج الحدود الإقليمية.

الكلمات الدالة: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، استراتيجية تسويقية.

Abstract :

The main objective of this study is to emergence various concepts related to small and medium-sized enterprises according to several criteria and for several countries, indicating their characteristics and importance in supporting economic and social development, as well as the vital role they can play in achieving greater diversification and increasing productivity and flexibility of the economy as a whole.

The study concluded that in order to achieve the desired development of this sector of institutions, countries must create the appropriate environment to support this type of institutions, such as financial, technical and tax support, and develop appropriate texts and legislation for them, in addition to adopting a marketing strategy that enables them to dispose of their products outside regional borders.

Key words : Small and medium enterprises, Economic development, Social development, Marketing strategy.

مقدمة

ملتقى وطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

تتجه الاقتصاديات العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي الواسع بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ تعتبر العمود الفقري للقطاع الخاص وذلك للدور المتميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد على 80% من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد على 60% من الوظائف، إذ يظهر بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما ومحفزا للنمو الاقتصادي عبر مساهمته في خلق الثروة ومناصب الشغل، وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، في مزيج تنموي يستهدف بالدّرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأيّ دولة، ليصبح اقتصاداً قويّاً ومتينا.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما هي أهم المعايير التي استخدمتها الدول لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما أهمية هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2- ما هي أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3- ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

المبحث الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد لوحظ من خلال استعراض التجارب التي قدمتها بعض الدول والهيئات المتخصصة في الأبحاث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اختلافا في المعايير المستخدمة لتحديد مفهومها، حيث يختلف المعيار المستخدم باختلاف النصوص التشريعية والتنظيمية المعتمدة، حيث استخدمت بعض الهيئات معيار رأس المال كأداة لتحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بينما استخدمت دول أخرى معيار حجم العمالة، ويعد هذا الأخير أكثر المعايير استخداما، وسنستعرض في هذا الإطار بعض التعاريف لعينة من الدول والهيئات للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

1. الإتحاد الأوربي

وضع الاتحاد الأروبي في سنة 1996 تعريف موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على توصيات المفوضية الأوربية التي حددت أهداف وضع التعريف والمتمثلة في المعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، ولم يتغير التعريف المعتمد في سنة 1996 إلى غاية سنة 2003، أين تم اعتماد تعريف موحد من قبل المجلس الأوربي حيث قام برفع العتبات المعتمدة في تعريف 1996 على النحو التالي (ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2011، الصفحات 163-164):

- تضم المؤسسة المتوسطة أقل من 250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل أو يساوي 50 مليون أورو (40 مليون أورو في سنة 1996)، أو إجمالي أصول لا يتعدى 43 مليون أورو (27 مليون أورو في سنة 1996).
- تشغل المؤسسة الصغيرة عددا من الأشخاص يقل عن 50، تحقق رقم أعمال سنوي لا يزيد عن 10 ملايين أورو (7 ملايين أورو في سنة 1996)، أو إجمالي أصول ميزانيتها أقل أو يساوي 10 ملايين أورو (5 ملايين أورو في سنة 1996).
- تشغل المؤسسة الصغيرة جدا أقل من عشرة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 2 مليون أورو أو إجمالي أصول ميزانيتها لا يتعدى 2 مليون أورو.

2. الصين

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء مهم في الاقتصاد الصيني، حيث تشكل 99.81% من إجمالي المؤسسات المتواجدة في النسيج الاقتصادي الصيني، ويختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف فئة الصناعة في الصين، ويتم تحديدها على أساس مجموعة من المعايير وهي: عدد الموظفين، إجمالي الأصول، بالإضافة إلى إجمالي الإيرادات السنوية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وقد صنفت هذه الأخيرة وفق قانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2003، (ahmad, 2020, p. 33) ويحدد هذا القانون المبادئ التوجيهية لتصنيفها، عن طريق استبدال المعايير القديمة لعام 1988 والمعايير التكميلية لعام 1992، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تصنيف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	الصناعات	حجم العمالة	مجموع الأصول	رقم الأعمال السنوي
مؤسسة صغيرة	صناعة	300 >	40مليون يوان	30 > مليون يوان
	بناء	600 >	40مليون يوان	30 > مليون يوان
	فندقة ومطاعم	400 >		30 > مليون يوان
مؤسسة متوسطة	صناعة	300-2000	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	بناء	600-3000	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	فندقة ومطاعم	400-800		30-150 مليون يوان

المصدر:. Noor Hazlina Ahmad, Qaisar Iqbal, and Hasliza Abdul Halim, Op.cit, p 02

3. اليابان

استندت اليابان إلى معياري رأس المال واليد العاملة لتحديد تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرفها القانون الأساسي المعدل في الثالث من ديسمبر 1999 على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): تصنيف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع القطاع	عدد العمال	رأس المال (الين ¥)
الصناعة، البناء والنقل	أقل من 300 عامل	أقل من 300 مليون
تجارة بالجملة	أقل من 100 عامل	أقل من 100 مليون
خدمات	أقل من 100 عامل	أقل من 50 مليون
تجارة بالتجزئة	أقل من 50 عامل	أقل من 50 مليون

المصدر:Nadin Levratto, La PME objet frontièreM une analyse termes de cohérence entre: l'organisation interne et le marché, communication au colloque les PME dans les sociétés contempoaines de 1880 à nos jours, pouvoir, représentation, action, univrsité de Paris 1 panthéon/Sorbonne 20 et 21 janvier 2006, p 04.

4. الجزائر

ارتكز مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ما ورد في القانون 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، والذي استند إلى أهداف السياسات الداعمة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والآليات المخصصة لها، فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة.

" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسون (250) شخصا،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الإستقلالية." المادة رقم 5 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص 5.

يشترط التعريف ضرورة تمتع المؤسسة بالاستقلالية، حيث حدد نسبة الحد الأقصى لمساهمة الغير بها ب 25%.

" تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسون (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار(1) دينار جزائري." المادة رقم 8 من القانون رقم17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص 6.

" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري." المادة رقم 9 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص6.

" تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل ما بين شخص واحد (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري." المادة رقم 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص 6.

الجدول رقم (5-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

نوع المؤسسة	حجم العمالة	رقم الأعمال السنوي	مجموع الأصول

متوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 إلى 4 ملايير د.ج	ما بين 200مليون إلى 1 مليار د.ج
صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون د.ج	لا يتجاوز 200 مليون د.ج
صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون د.ج	لا يتجاوز 20 مليون د.ج

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص ص5-6.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص الإيجابية التي تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب الإغفال عنها.

1. الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1. سهولة التأسيس

يستطيع أي شخص عادي انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة حتى وإن لم يكن يملك مؤهلات علمية، ومما لاشك فيه أن تأسيس مؤسسة صغيرة سيكون أيسر (من حيث الإجراءات القانونية)، وأسرع (من حيث مدة التأسيس)، من إنشاء مؤسسة كبيرة، ففي فرنسا مثلا تستغرق عملية تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة أقل من 24 ساعة.

2.1. الإستقلالية في الإدارة

يسيطر نمط الملكية الفردية أو العائلية في تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يكسبها ميزة المرونة والسرعة في اتخاذ القرار، لارتباط الإدارة بالملكية، مما يمنحها صفة الإستقلالية في الإدارة.

3.1. بساطة الهيكل التنظيمي

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة هيكلها التنظيمي، وبمستوى تعقيد أقل، حيث يتميز بقلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي يقوم فيها العامل بأداء عدة وظائف، مما يساعد في اتخاذ القرار بسرعة وسهولة، كما يُمكِّن من استقرار اليد العاملة في هذا النوع من المؤسسات، جراء تمركز القرار في يد مالك المؤسسة والشركاء.

4.1. سرعة التكيف مع متغيرات السوق

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، حيث تتجسد في سرعة تكيفها مع مختلف التغيرات التي تحدث في السوق، ذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص يسمحان لها بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه غير مكلف مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبيرة.

5.1. قصر مدة استرداد الأموال المستثمرة

وذلك نتيجة قلة حجم رأس المال المستثمر، قصر دورة الإنتاج، بالإضافة إلى سرعة دوران المخزون، مقارنة مع المؤسسات كبيرة الحجم. وهذا ما يسمح لها بإعادة استثمار الأموال في مشاريع انتاجية أخرى في مدة قصيرة.

6.1. مجانية وسهولة انتقال المعلومة

تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد، وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين مختلف المستويات الإدارية، أما خارجيا فنظام المعلومات يتصف بدوره بمجانية المعلومة، حيث تتاح هذه الأخيرة لكل الأعوان الاقتصاديين وبنفس الكمية.

7.1. انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل

ملتقى وطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها التكنولوجية البسيطة وقلة كثافة لرأس المال، نظرا لتخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع، ما يؤدي لانخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل، مما يجعل هذه المؤسسات أكثر قدرة على استيعاب الفائض من العمالة، لأن هذه التكنولوجيات المستخدمة تكون أقل تعقيدا، مما يسهل تدريب العمال على استخدامها والتقليل من نفقات التعطيل والصيانة. (جمعي، 2011، صفحة 54)

8.1. حرية الدخول والخروج من السوق

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة الاستثمارات الثابتة نسبيا خاصة تجهيزات الإنتاج، وقلة المخزون من المواد الأولية والمنتجات المصنعة أو النصف مصنعة، بالإضافة إلى سهولة تحويل أصول هذا النوع من المؤسسات إلى سيولة، بالبيع أو التنازل دون تكبد خسائر كبيرة، كل ذلك يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الولوج إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات ذات الحجم الكبير.

2. الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. معدلات الفشل العالية

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفشل أو التصفية بمعدلات أكبر نسبيا من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في السنوات الأولى للتأسيس، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تشير إلى أنه من بين كل 1000 مؤسسة تُنشأ، 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات. (ياسر، 2014، صفحة 75)

2.2. تعدد أشكال الملكية

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات أموال، وهذا راجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هكذا مؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

3.2. انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع نظرا لانخفاض الطاقة الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية، كما تتصف بمحدودية استعمالها للتكنولوجيا الحديثة، وذلك لازدياد سرعة التقدم التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور. (جمعي، 2011، صفحة 54)

4.2. الاعتماد على القدرات الذاتية

إن نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هكذا مؤسسات، أما مؤسسات الحجم الكبير فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة التي يسودها جو من التنظيم والتنسيق، وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يُلم بالخبرات اللازمة لتسييرها. (ياسر، 2014، صفحة 75)

5.2. صعوبة الحصول على التمويل اللازم

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل التمويل الذي يواجهها عند الإنشاء والتشغيل، نظرا لصعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي والمالي بسبب شروط الاستدانة الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة، وطول فترة الانتظار، ويرجع ذلك إلى عامل المركزية في منح القروض، الأمر الذي يفسر لجوء هذه المؤسسات إلى المصادر الذاتية، كما قد تلجأ إلى الاقتراض دون فائدة من العائلة والأقارب لسد هذا الاحتياج، وغالبا ما تواجه صعوبات في الحصول على الأموال.

ملتقى وطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية.

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا استراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وموردا اقتصاديا لكثيرا من الدول، فقد ساهمت في توفير مناصب الشغل وتخفيض معدل البطالة وزيادة حجم الناتج المحلي الخام وتدعيم القدرة التصديرية، كما تعمل على تقديم منتجات جديدة بهدف تنويع وتطوير الاقتصاد الوطني وهذا في ظل توفر بيئة ملائمة فيما يتعلق بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية، وتوفر آليات فعالة للدعم المالي والتحفيز الضريبي بالإضافة إلى تبني استراتيجيات تسويقية لتسهيل عملية تصريف المنتجات محليا ودوليا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

عرفت التنمية بتعاريف متعددة ونسب إليها الكثير من المعاني إلا أن أكثرها ارتباطا بالجانب الاقتصادي أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية، ولذا لا يمكن القول بوجود تعريف اصطلاحي بالمعنى الدقيق للتنمية بصفة مجردة عن الإضافات، فقد عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) بأنها " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة"(خثير و زبير، 2019، صفحة 86).

كما تم تعريفها على أنها محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقل لخطة مرسومة وفي ضوء السياسات العامة للمجتمع (حجاب، 2000، صفحة 32).

1.التنمية الاقتصادية: تعرف على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها، وتعرف أيضا بأنها السياسات والتدابير المعتمدة والتي تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر ممتدة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد(عجمية، 2009، صفحة 12).

2.التنمية الاجتماعية: يتضمن البعد الاجتماعي للتنمية تحسين مستوى المعيشة واشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، والتوزيع العادل للدخل، كما تتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في تغيير الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية، وتقليل التفوت في الدخول والثروة ومحاربة الفقر.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق البعد الاقتصادي:

توصلت معظم الدراسات والأبحاث إلى وجود من خلال رفع إجمالي الدخل الوطني وثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في زيادة الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير منتجات المؤسسات الكبيرة، حيث نجد أن هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في أسواق دولية ومساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الإنتاجية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتشير تجارب العديد من الدول على أهمية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين هيكل للصادرات، فمثلا في اليابان وصلت نسبة صادرات هذا القطاع إلى 51.8% وفي الهند وصلت إلى 55%(حجاوي، 2010-2011، صفحة 45).

2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التجديد والابتكار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة (تساهم بنسبة 20% في مجال الابتكارات التكنولوجية في الولايات المتحدة)، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم طبيعتها تميل إلى الابتكار، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للصناعات الكبيرة.

وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والابتكار هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية، كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير، بالإضافة إلى فإن المؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ به وتترك للمؤسسات الصغيرة السلع التي ينطوي على انتاجها مجازفة ويستغرق بيعها وقت طويل(مليكاوي، 2020، صفحة 14).

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في جذب المدخرات للاستثمار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لتشجيع الادخار المحلي، ومنه فهي أكثر جاذبية لصغار المدخرين والذين يميلون إلى إنشاء استثماراتهم الخاصة والإشراف عليها بأنفسهم وهنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على استغلال الموارد المحلية في استثمارات منتجة بدل تبديدها في أوجه الإنفاق الترفي.

4.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم المؤسسات الكبيرة: يكون دعمها من خلال الصناعة المغذية، التي هي عبارة عن مؤسسات مستقلة أو مصانع أصغر حجما تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه من كميات وبالأسعار والجودة والتوقيتات المتفق عليها، وهذا ما يحقق تكاملا بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولإعطاء فكرة عن مدى الارتباط بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة يمكن الاستناد إلى للإحصائيات الآتية: 70% من قيمة تكاليف المنتجات النهائية من السفن ومعدات السكة الحديدية في اليابان يتم التعاقد عليها مع مؤسسات صغيرة، ونحو 65% من تكاليف صناعية السيارات ونحو 35% من تكاليف صناعة آلات الغزل والنسيج ونحو 26% من تكاليف صناعة إنتاج معدات الهاتف، تمثل مشتريات من المؤسسات الصغيرة المتخصصة في إنتاج قطع التجميع في هذا المجال، لذلك يلاحظ في اليابان أن كل مؤسسة كبيرة تحيط بها عشرات المؤسسات الصغيرة التي تعمل من الباطن وتقدم كل عناصر عملية التصنيع البسيطة (لوكريز، 2022، صفحة 167).

5.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء لأداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها الحرفية أو التقليدية أو البيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه المؤسسات في أرجاء الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوع من التطور في إطار القيم المجتمعية (موزاوي، موزاوي ، و زواركي، 2020، صفحة 61).

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تحقيق البعد الاجتماعي:

يسمح الطابع الإنساني الذي تتميز به هذه المؤسسات بتحقيق منفعة اجتماعية باعتبار أنها مؤسسات واسعة الانتشار حتى على أطراف القرى، لذلك تكون قريبة من طبقات المجتمع بمختلف مستوياتهم، ويمكن تلخيص هذا الدور في العناصر التالية:

1.**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل:** تتفق معظم الاحصائيات على الدور الإيجابي لهذا النوع من الصناعات في خلق مناصب العمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، ويعتبر الاقتصاديون أن المؤسسات الكبرى غير قادرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة

واستيعاب الاعداد المتزايدة من العمالة، ويرجع هذا الدور إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاجية بسيطة، وهذا يتناسب مع وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال في معظم الدول النامية، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير فرص العمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، حيث أن أسلوب الإنتاج كثيف العمل قليل رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة (مليكاوي، 2020، صفحة 13).

2.رفع مشاركة المرأة: تعتبر نسبة استخدام المرأة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها الحرفية، مرتفعة وهذا ما يساعد على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، خاصة وأن أغلبية الأنشطة منزلية وعائلية، وتعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي، فهي تحشد كل الطاقات البشرية دون استثناء أو تمييز، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد مجتمع صناعي يعمل على تحقيق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية مهما كان موقعه أو جنسه أو قدراته المادية والجسمانية(لوكريز، 2022، صفحة 169).

3.تكريس الحرية وتحقيق الذات: تعزز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأفراد الإحساس بالحرية والاستقلالية، من خلال اتخاذ القرارات دون سلطو وصية والعمل دون قيود وشروط، كما أنها تساير إحساس حب التملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها فيها، فهي أداة لتحقيق الإشباع النفسي لدى الأفراد (لوكريز، 2022، الصفحات 169-170).

المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتباطها بالأسواق وملاءمتها للتقلبات الاقتصادية والتكنولوجيا:

بالإضافة إلى الأدوار التي تؤديها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبط بالبعد الاقتصادي، فهي ترتبط أيضا ارتباط مباشرا بالأسواق وقدرتها على الاستجابة للتقلبات في الظروف الاقتصادية، وبالتالي فإن دررها يكون من خلال الآتي (داودي ، 2011، صفحة 69).

1.الارتباط المباشر بالأسواق: يعتبر سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودا نوعا ما، فهي تعمل على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة والتي لا تغري المؤسسات الكبيرة بدخولها، كما ان معرفتها الشخصية بالعملاء تمكنها من التعرف على احتياجاتهم ورغباتهم ودراسة كيفية تلبيتها، وبالتالي الاستجابة السريعة والمباشرة لأي تغييرات في هذه الرغبات، بالإضافة إلى ذلك، فإن وجودها يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة في الأسواق، فالعدد الموجود من المؤسسات الصغيرة داخل الصناعة كبير جدا وحجم الوحدات الإنتاجية صغير ومتقارب، مما يصعب من إمكانية احتكار السوق من طرف مؤسسة واحدة أو عدد قليل من المؤسسات إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة.

2.ملاءمتها لتقلبات الظروف الاقتصادية: نظرا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بالتغيرات والتقلبات الحادة، ونظرا للخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالصمود والتكيف مع التغيرات والأوضاع الاقتصادية، كما أنها تتمتع بالقدرة على الاستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

3.ملاءمة التكنولوجيا المستخدمة لظروف البلدان النامية: تعتبر التكنولوجيا التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات بسيطة وكثيفة العمل نسبيا، كما أن تكلفتها منخفضة جدا بالمقارنة بالتقنيات المتطورة المكثفة لرأس المال، بالإضافة

إلى هذا، فإن الخدمات والمواد الأولية المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة والمهارات العمالية اللازمة لإدارتها بسيطة وغير مكلفة.

المطلب الخامس: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق البعد البيئي:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، من خلال عملها في مجال الصناعات النظيفة والامتثال للقوانين والقواعد البيئية، إلى جانب نشاطها في حماية البيئة والتسويق للأفكار المحافظة على الصحة البيئية، فالتحول للاقتصاد الأخضر يكون بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- التحول إلى أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، حيث يمكن أن تحقق مجموعة من المؤسسات في قطاع ما تأثيرا يتعدى ما تحققه المؤسسات الكبيرة، حيث أن امتثالها البيئي للقواعد والأنظمة القائمة في الصناعات والخدمات يمثل عاملا هام في التحول الأخضر، فقد لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول (OECD) دورا أساسيا في الصناعة وأسواق التكنولوجيا النظيفة ففي المملكة المتحدة البريطانية تمثل هذه المؤسسات نسبة أكثر من 90% من الصناعة الايكولوجية و70% من أسواق التكنولوجيا النظيفة (عجالي و بن منصور، 2021، صفحة 1639).

خاتمة:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، تعبئة المدخرات واستثمارها، تعزيز الابتكار وخلق منتجات جديد وتلبية حاجات الأفراد المتجددة ودعم القدرة التنافسية وزيادة حجم الصادرات وغيرها من المكاسب ذات البعد الاقتصادي، كما ساهمت أيضا في تحقيق الأهداف ذات البعد الاجتماعي كتخفيض نسبة البطالة وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية والتخفيف من الأوبئة الاجتماعية والانحرافات السلوكية وهذا من شأنه سوف يقلل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه، ونظرا لهذه الأهمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أدركت الدول إلى ضرورة تهيئة البيئة المناسبة لدعم هذا النوع من المؤسسات كالدعم المالي والفني والضريبي ووضع نصوص وتشريعات مناسبة لها، بالإضافة إلى تبني استراتيجية تسويقية تمكنها من تصريف منتجاتها خارج الحدود الإقليمية ووفقا لما تقدم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر جزء مكملا ومغذيا للمؤسسات الكبيرة.

مقترحات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- تفعيل دور مختلف هيئات ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري؛

- محاكاة التجارب الدولية الرائدة في ميدان خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتساب الخبرات الضرورية لوضع برامج مناسبة لدعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات؛

- ضرورة البحث عن مصادر تمويل مناسبة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن دور حياتها تختلف عن دورة حياة المؤسسات الكبيرة من حيث معدلات النمو وحجم المبيعات وهيكل التكاليف وحجم الاحتياجات المالية، وهذا يخلق لها مشاكل حقيقية غالبا ما تنتهي بالفشل المالي وخروجها من الصناعة؛

- تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية؛

ملتقى وطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

- وضع برامج وإجراءات وسياسات تستهدف تطوير وتشجيع هذه المؤسسات من خلال تكثيف التعليم والتدريب وإعادة التأهيل والاستثمار وبعث روح المقاولاتية في الشباب المبادر.

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء أنظمة فعال، كنظام الرقمنة والجودة وبناء استراتيجية التسويق الدولي لغزو الأسواق الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة فرص التصدير وتنويعها خارج المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. noor hazlina ahmad. (2020). Challenges and opportunities for SMEs in industry 4.0. *IGI Global* ، صفحة 02.
2. إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة2011-2010كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرالجزائرجامعة تلمسان
3. *الإعلام والتنمية الشاملة*2000القاهرةمصردار الفجر للنشر والتوزيع
4. التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية2019*مجلة دراسات التنمية الاقتصادية* 104-283*02*0
5. آية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، تجارب دولية2020*المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* 13
6. تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية2021*مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي* 1649-1632*08*0
7. دعم الصناديق الوقفية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ومقترحات نجاحها في الجزائر2022*لباحث الاقتصادي* 181-1164*09*01
8. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات -حالة الجزائر2011*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* 90-1159
9. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية2020*مجلة دفاتر بوادكس* 72-154*09*01
10. عبد الرحمن ياسر. (2014). *تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة* ، 75. جيجل، الجزائر.
11. عماري جمعي. (2011). *إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية* ، 54. باتنة، الجزائر.
12. *قضايا اقتصادية معاصرة*2009الاسكندريةمصرالدار الجامعية
13. لعايب ياسين. (بلا تاريخ).
14. لعايب ياسين. (2011). *إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* ، 163-164. قسنطينة، الجزائر.